الداخلية المصرية: تكثيف الحراسات لحماية أعضاء النيابة العامة والقضاة خلال الوقت الراهن

أفراد حراسة من رجال الشرطة

القاهرة – «وكالات»: أكدت مصادر مطلعة أن تنظيم بيت المقدس الإرهابي يقوم بجمع عناوين وأرقام تليفونات لعدد كبير من القضاة وأعضاء النيابة العامة، خاصة المسؤولين عن محاكمات نظام الرئيس المعزول محمد مرسي، وذلك ضمن الخطة المنظمة التي يشرف عليها التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، لإثارة الفوضى في البلاد، واستهداف مؤسساتها والقائمين عليها، وتشويه صورة مصر الخارجية.

وأوضحت المصادر أن تنظيم بيت المقدس الإرهابي يجمع عناوين وأرقام تليفونات القضاة وأعضاء النيابة العامة، من خلال قواعد البيانات المنتشرة على مواقع الإنترنت، وتحمل كل البيانات الخاصة بقضاة مصر وأعضاء النيابة العامة، بالأسماء وأرقام التليفونات «الموبايل» والمنزلية التي يمكن من خلال الاستعلام عن عناوين المنازل والمقرات السكنية الخاصة بهم، عن طريق خدمة الاستعلام الصوتي التي تتيحها شركات الاتصالات.

وذكرت المصادر أن حصول الجماعات الإرهابية على أرقام هواتف وتليفونات منازل القضاة وأعضاء النيابة العامة، المنتشرة عبر عشرات المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، «أمر في غاية الخطورة، ويشكل خطرا داهما على حراس العدالة، ويضعهم تحت طائلة الاستهداف والأعمال الإرهابية الجبانة التي تنفذها التنظيمات الإرهابية داخل نطاق القاهرة الكبرى أو المحافظات، وتنتوى التوسع فيها خلال الفترة المقبلة، بدعم من التنظيم الدولي للجماعة الإخوان». وأشارت المصادر إلى أن « الجماعة الإرهابية تحاول إثارة حالة من الفزع بين حراس العدالة وأسرهم، خاصة القضاة المسؤولين عن محاكمات رموز الجماعة، موضحة أن العملية الإرهابية الغادرة التي تم تنفيذها ضد قضاة العريش، وأسفرت عن مقتل 3 قضاة والسائق المرافق لهم، كان الهدف الرئيسي منها إبعاد أعضاء النيابة العامة والقضاة من نطاق مدينة شمال سيناء، لصعوبة ترحيل أى عنصر ينتمى لهم إلى مدينة الإسماعيلية التى تم نقل مقر محكمة العريش إليها، بقرار من مساعد وزير العدل عقب الحادث الإرهابى الأخير الذى تعرض له رجال القضاء، حفاظا على سلامتهم وأمنهم الشخصى، وأوضحت المصادر أن العملية الإرهابية التى تم تنفيذها ضد قضاة مصر، كانت مخططة ومنظمة لعرقلة سير المحاكمات والتحقيقات التى تتم مع العناصر التى تم ضبطها من التنظيمات الإرهابية التابعة لجماعة أنصار بيت المقدس خلال الفترة الأخيرة، والمجموعات المسلحة المشتبه فيها، وتم إلقاء القبض عليها بمعرفة قوات الجيش والشرطة خلال الفترة الماضية وأكدت المصادر أن وزارة الداخلية ستكثف من الحراسات وتضاعف من عناصر التأمين المسؤولة عن حماية أعضاء النيابة العامة والقضاة خلال الوقت الراهن، لمواجهة مخطط الاغتيالات وتنفيذ خطة عاجلة لحماية رجال العدالة وكبار المسؤولين في الدولة، والوزراء والمحافظين والشخصيات المهمة، بالتعاون مع قطاع مباحث الأمن الوطني الذى يرصد مخطط الاغتيالات الذى تسعى لتنفيذه الجماعات الإرهابية. وأشارت إلى أن اللواء مجدى عبد الغفار، وزير الداخلية وجه كل القيادات الأمنية في مختلف محافظات الجمهورية، بضرورة توفير الحماية اللازمة لمنشآت وزارة العدل، ومقرات مجمعات المحاكم، والنيابات ووضع حواجز خرسانية في محيطها.

وقف قرار منع الفلسطينيين من ركوب حافلات الإسرائيليين

بنيامين نتانياهو

القدس – «وكالات»: أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهوامس الأربعاء، بوقف إجراء يمنع الفلسطينيين من ركوب الحافلات ذاتها مع المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة.

وقال مسؤول في مكتب نتنياهو: «الاقتراح غير مقبول بالنسبة لرئيس الوزراء، وتحدث هذا الصباح مع وزير الدفاع وتقرر أن يتم تجميد هذا الاقتراح».

وانتقدت منظمات حقوقية والمعارضة الإسرائيلية، المنع ووصفته بالخطوة «غير المسوقة» التي ستسبب إذلالا غير ضروري للفلسطينيين وستضر بإسرائيل في نهاية المطاف.

وكانت إسرائيل قد منعت فلسطينيي الضفة الغربية، الذين يتوجهون يوميا إلى إسرائيل للعمل من ركوب الحافلات ذاتها مع الإسرائيليين، اعتبارا من الأربعاء للعودة إلى منازلهم، بحسب ما أفادت مسؤولة في وزارة الدفاع.

وقالت المسؤولة طالبة عدم كشف اسمها إنه «بموجب إجراء يدخل قيد التجربة لثلاثة أشهر سيترتب على الفلسطينيين العاملين في إسرائيل اعتبارا من الأربعاء العودة إلى منازلهم عبر نقاط العبور ذاتها، من دون أن يركبوا الحافلات التي يستخدمها المقيمون» الإسرائيليون في الضفة الغربية المحتلة.

ويضطر آلاف العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل إلى المرور عبر 4 نقاط تفتيش للذهاب إلى أماكن عملهم وعند عودتهم إلى الضفة الغربية المحتلة سيترتب عليهم ركوب حافلات فلسطينية وليس إسرائيلية للوصول إلى منازلهم، بحسب المسؤولة.

وقالت الإذاعة العامة الإسرائيلية إن وزير الدفاع موشيه يعالون الذي يقف وراء هذا القرار يريد «استخلاص الدروس من هذه التجربة بعد انتهاء فترة الاختبار لثلاثة أشهر».

وبحسب الإذاعة فإن الوزير يرى أن هذا الاجراء سيسمح «بالسيطرة بشكل أفضل على الفلسطينيين ومن يخرج من إسرائيل وسيحد من المخاطر الأمنية».

شكري: خادم الحرمين لم يطلب من السيسي مصالحة الإخوان

سامح شكري

القاهرة – «وكالات»: أكد سامح شكري، وزير الخارجية المصري، أن العلاقات المصرية- السعودية في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز بنفس قوتها بين البلدين في عهد العاهل السعودي الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز، مضيفا أن هناك تضامنا وتنسيقا وثيقا في مختلف القضايا بين البلدين، كما أن هناك تقاربا في وجهات النظر فيما يتعلق بالأزمة السورية.

ونفى شكري في تصريحات لأربعاء لصحيفة «المصري اليوم» ما تردد عن أن خادم الحرمين الشريفين تحدث مع الرئيس السيسي عن فكرة المصالحة مع الإخوان أو قطر خلال اللقاءات الأخيرة بينهما سواء في الرياض أو شرم الشيخ، مؤكدا أن الحديث كله كان في إطار الجهد المشترك حول التحالف بشأن اليمن ودعم الجهود المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن.

وأكد شكري أن عاصفة الحزم حققت أهدافها وأي أعمال لاحقة هي لمواجهة ظروف وتهديدات مباشرة، والآن نحن في مرحلة أمل جديدة، وهناك اهتمام بالنواحي الإنسانية لتوفير احتياجات الشعب اليمني، وأيضا مجهودات المبعوث الأممي ومجلس الأمن أكدت أهمية الإطار السياسي، ومهم جدا أن تقتنع جميع الأطراف، خاصة الحوثيين، بأنه لا سبيل من مواصلة الخيار العسكري، الذي يصيب الشعب اليمني بمزيد من التضحيات.

وحول ما تردد حول وجود قنوات اتصال بين مصر مع الحوثيين، خاصة أنه كان هناك حوار مصري مع ممثلين عن علي عبدالله صالح قال شكري لقد سحبنا سفارتنا، قبل بدء عاصفة الحزم بأسابيع، وسحبنا ممثلينا من عدن أيضا، وبالتالي لا توجد اتصالات لنا مع الحوثيين، ونظل نستخلص المواقف في العلاقة القائمة في التحالف وفي إطار ما يرد من معلومات من قبل المبعوث الأممي.

وحول العلاقة بين مصر وإيران قال شكري إنها كما هي ومازالت على وتيرتها خلال العقدين الماضيين ولم تتغير مشيرا إلى أن العلاقات مع قطر لم تشهد أيضا أي تطورات.

الجزائر.. إحباط هجوم على العاصمة ومقتل 22 إرهابيا

دبي – «وكالات»: في حلقة جديدة من سلسلة الحرب ضد الجماعات المتطرفة في الجزائر، أعلنت وزارة الدفاع أنها تمكنت من قتل ما لا يقل عن 22 إرهابيا في منطقة البويرة شرق العاصمة الجزائر، وذلك بعد مداهمة مقرلهم خلال عمليات تمشيط واسعة لا تزال مستمرة يقوم بها الجيش الجزائري في المناطق الجبلية القريبة من الشريط الحدودي التونسي الليبي.

العملية التي قامت بها قوات الجيش الجزائري أسفرت عن ضبط أسلحة وقنابل ومعدات اتصال بحوزة الإرهابيين، وذلك بعد الاشتباك معهم خلال مداهمة الموقع الذي كانوا يجتمعون فيه.

وفيما لم تفصح وزارة الدفاع عن هويات القتلى وانتماءاتهم كشفت مصادر إعلامية أن المستهدفين ينتمون لتنظيم «القاعدة في المغرب الإسلامي» أو إلى جماعة «جند الخلافة» التي أعلنت ولاءها لتنظيم «داعش» أخيرا، والتي كانت قد أعدمت السائح الفرنسي ايرفي غورديل قبل أن اختطفته في منطقة القبائل شرق الجزائر، ما استدعى تكثيف السلطات لحملاتها وعملياتها ضد الجماعات المتطرفة، لتعلن قبل شهر أنها تمكنت من قتل معظم أفراد تلك الجماعة.

التطور اللافت في هذه العملية إضافة إلى عدد الذين قتلوا فيها، يبقى أيضا في وصول الجيش إلى منطقة استعصت عليه منذ سنوات، نظرا لطبيعتها الجبلية ووعورتها.

العملية العسكرية الجديدة تأتي بعد مرور يومين فقط على نفي مختار بلمختار زعيم تنظيم «المرابطون» مبايعة تنظيمه لـ«داعش» وتجدد ولايته لتنظيم «القاعدة» ولأيمن الظواهري، كما أن مختار بلمختار هو أحد أخطر الإرهابيين المطلوبين لدى السلطات الجزائرية منذ تسعينيات القرن الماضي.

مراقبون يعتبرون أن تغلغل المسلحين في شرق الجزائر بالقرب من الحدود التونسية الليبية مرده الدعم القادم من الجماعات المتطرفة الناشطة على الشريط الحدودي الشرقي للجزائر.

تعيين المستشار الزند وزيرا جديدا للعدل

القاهرة وكالات: المستشار أحمد الزند، وزير العدل الجديد ورئيس نادى قضاة مصر، اشتهر خلال عام 2012 الماضى باسم "أسد القضاة والعدو الأول للإخوان"، وذلك بسبب مواقفه الرافضة لحكم جماعة الإخوان المسلمين خاصة في التصدى لمحاولاتهم، بإقصاء ما يقرب من 3 آلاف قاض وقت توليهم حكم البلاد – من خلال تمريرهم لقانون السلطة القضائية وتخفيض سن القضاة والتي وقف حينها وقال إن الجهاز القضائى يقف ضد اقتراح الإخوان الشيطانى لعزل عدد كبير من القضاة المستقلين، وأن الجهاز القضائى بمصر سيواجه من وصفوا أنفسهم لهدم وتخريب الوطن، وأن قضاة مصر يرفضون كل أشكال التهديد من أنصار الإخوان.

أسد القضاة وسمى الزند بـ"أسد القضاة"، بعد حمله على كتلبه هموم القضاء، ومحاربته الإخوان وتوحيد صف القضاة، حيث أعلن في أحد مؤتمراته أنه "لا مهادنة ولا تراجع ولا استسلام، فإما القضاء وإما الإخوان"، وخاض المستشار أحمد الزند خلال فترة رئاسته لنادى القضاة، معارك شرسة مع نظام جماعة الإخوان، دفاعا عن استقلال القضاء والشرعية القانونية والدستورية والتصدى للمؤامرة على القضاة واعتداء غاشم عليهم – كما وصفها – أثناء قيام أنصار الرئيس المعزول محمد مرسى بمحاصرة المحكمة الدستورية العليا لمنع قضاتها من نظر دعوى حل مجلس الشورى والتي أعلن بعدها الزند عن اتفاقه مع كافة قضاة مصر على عدم الإشراف على الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد للبلاد ومقاطعته وتعليق العمل بالمحاكم للرد على تلك الجماعة، كما تصدى المستشار الزند، للإعلان الدستورى الذى كان أصدره الرئيس المعزول محمد مرسى والتى قصد منه تحصين قراراته أو الطعن عليها أمام المحاكم، وامتدت معركته مع الإخوان لما تضمنه الإعلان الدستورى من إقصاء النائب العام المستشار الدكتور عبد المجيد محمود من منصبه، حتى عاد مرة أخرى لشغل منصبه بموجب حكم قضائى نهائى وبات ومارس عمله بالفعل، وأعير المستشار الزند للعمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عمل هناك رئيسا للمحكمة الشرعية بإمارة رأس الخيمة خلال الفترة من عام 1991 إلى عام 1993، ثم عمل بعد ذلك مباشرة مستشارا قانونيا لولى عهد إمارة رأس الخيمة حتى عام 1996، وانشأ المستشار الزند خلال فترة وجوده بدولة الإمارات العربية المتحدة، النادى المصرى بإمارة رأس الخيمة، والذى كان ملتقى للجالية المصرية والجاليات العربية بدولة الإمارات.

توقيف مغربي بإيطاليا للاشتباه بضلوعه في الهجوم على متحف باردو بتونس

الشرطة الايطالية توقف المغربي المتهم في تدبير متحف باردو بتونس

روما – «وكالات»: اوقفت السلطات الإيطالية في ميلانو (شمال) مغربيا يشتبه بضلوعه في الهجوم على متحف باردو بتونس الذي اوقع 22 قتيلا في اواسط اذار/مارس، حسبما اعلنت السلطات الإيطالية الاربعاء.

وقال رئيس دائرة العمليات الخاصة والارهاب (ديغوس) في شرطة ميلانو برونو ميغالي خلال مؤتمر صحافي انه تم توقيف عبد المجيد الطويل «المعروف بلقب عبدالله» مساء الثلاثاء في غادجيانو في الشقة التي تقيم فيها والدته مع شقيقه.

واوضح ميغالي «انه شخص مجهول تماما بالنسبة لنا» مشيرا الى ان اجهزته تحركت بناء على مذكرة توقيف دولية صادرة عن السلطات التونسية التي تشتبه بمشاركة الشاب في الهجوم على متحف باردو.

والاثر الوحيد له لدى اجهزة الشرطة الإيطالية هو مذكرة طرد صدرت بحقه في منتصف شباط/ فبراير 2015 بعدما وصل الى مرفأ بورتو ايمبيدوكلي بجنوب صقلية مع عشرات المهاجرين غير الشرعيين.

ويشتبه بحسب العناصر الاولية التي يملكها ميغالي، بان الشاب ذهب الى تونس ثم عاد الى ايطاليا بعد الاعتداء وصدرت مذكرة التوقيف الدولية بحقه في مسائل قتل متعمد مع سابق تصميم وتآمر من اجل تنفيذ اعتداء.

وتعمل والدة عبد المجيد الطويل مساعدة منزلية ولا يشتبه بضلوعها ولا بضلوع ابنيها الاخرين في هذه القضية. وهي افادت بعيد الهجوم عن فقدان جواز سفر ابنها ما سمح للسلطات بربطه بالهجوم.

وقال ميغالي ان «عملية مقاطعة المعلومات بين الاجهزة اتت بنتيجة».

وفي تونس افاد الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية محمد علي العروي وكالة فرانس برس ان بلاده أصدرت «بطاقات جلب دولية ضد مغربيين اثنين وجزائري» قال ان لهم «علاقة غير مباشرة» بالهجوم على متحف باردو.

واوضح ان المطلوبين الثلاثة «لم يشاركوا في تنفيذ العملية الارهابية (على المتحف) لكنهم ساعدوا منفذيها» رافضا اعطاء تفاصيل عن طبيعة هذه «المساعدة».

واضاف ان تونسيا يشتبه في علاقته بالهجوم «لا يزال هاربا» من الشرطة.

وفي 18 اذار/مارس، قتل شابان تونسيان مسلحان برشاشي كلاشنيكوف شرطيا تونسيا و21 سائحا اجنبيا في متحف باردو قبل ان تقتلهما الشرطة ومن بين الضحايا الاجانب اربعة سياح ايطاليين بينما اصيب خمسة اخرون بجروح.

برلين تتمسك بزيارة السيسي وترفض تصريحات رئيس برلمانها

رئيس البرلمان الألماني نوربرت لامرت

برلين وكالات: أعلن السفير محمد حجازي، سفير مصر في ألمانيا، أن الجانب المصري لم يطلب أو يتطلع إلى عقد لقاء الرئيس عبدالفتاح السيسي مع رئيس البرلمان الألماني خلال زيارة الرئيس المصري المرتقبة إلى ألمانيا يونيو القادم.

وقال السفير المصري – تعقيباً على بيان رئيس البرلمان الألماني بشأن رفض مقابلته للسيسي خلال زيارته إلى ألمانيا، بسبب ما وصفها بانتهاكات حقوق الإنسان في مصر عقب صدور الأحكام الأخيرة بإعدام الرئيس المعزول محمد مرسي و105 آخرين من الإخوان – إن المقابلة تم إدراجها في إطار بلورة الجانب الألماني لمشروع برنامج الزيارة لكن مصر لم تتطلع لعقد لقاء بينه وبين السيسي.

على الجانب الآخر، قال متحدث باسم المكتب الصحافي الاتحادي في برلين، اليوم الأربعاء، إن دعوة المستشارة انغلا ميركل للسيسي قائمة.

وكان رئيس البرلمان الألماني نوربرت لامرت، المنتمي إلى حزب المستشارة ميركل المسيحي الديمقراطي، قد بعث بخطاب إلى السفير المصري في برلين مشيراً إلى «انتهاكات حقوق الإنسان في مصر».

ونقل المكتب الصحافي من خطاب لامرت قوله: «بدلاً من تحديد موعد للانتخابات البرلمانية التي طال انتظارها، نشهد منذ أشهر اضطهاداً منظماً للجماعات المعارضة واعتقالات جماعية وأحكاماً تصل إلى السجن المؤبد وعدداً لا يصدق من أحكام الإعدام». وتابع لامرت أنه نظراً لهذا الموقف «الذي لن يسهم لا في إجلال السلم الداخلي في البلاد ولا في تطور ديمقراطي»، فإنه لا يرى أساساً لعقد محادثات مع الرئيس المصري.

يذكر أن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي من المقرر أن يزور ألمانيا يومي 3 و4 يونيو القادم بدعوة من المستشارة الألمانية انغلا ميركل.